فيمتنع خلوه عنه وليس هذا خلافا منهم في تفسير القادر بانه الذي ان شاء فعل وان شاء لم يفعل
الا انهم زعموا ان مشيئة الفعل الذي هو الفيض والوجود لازمة لذاته كلزوم سائر الصفات
الكمالية لتوهمهم ان ذلك وصف كمال الثالث ان متعلق العلم اعم من متعلق القدرة العلم متعلق
بالواجب والممكن والممتنع والقدرة انما تتعلق بالممكن دون الواجب والممتنع هذا تقرير
ما تضمنه الاصلان الاولان واما ما تضمنه الاصل الثالث فقد قرره بقوله والعلم والقدرة اي
الاتصاف بهما بلا حياة اي بلا اتصاف بها محال وليس معنى الحياة في حقه تعالى ما يقوله الطبيعي
من قوة الحس ولا قوة التغذية ولا القوة التابعة للاعتدال النوعي التي تفيض عنها سائر القوى
الحيوانية ولا ما يقوله الحكماء وابو الحسين البصري من ان معنى حياته تعالى كونه يصح ان يعلم ويقدر بل
هي صفة حقيقية قائمة بالذات تقتضي صحة العلم والقدرة والارادة ولا يخفى مما سبق
تنزيههما عن كونهما كيفية او عرضا وكذلك كل صفة من صفات ذاته تعالى وتقدس ثم قال
لاثبات صفة الارادة وهي ما تضمنه الاصل الرابع كل صادر عنه تعالى من الممكنات في وقت
من الاوقات كان من الممكن صدور ضده فيه اي صدور ضد ذلك الصادر بدله في ذلك
الوقت او صدوره هو اعني ذلك الصادر بعينه في وقت آخر قبل ذلك الوقت الذي صدر فيه
او بعده فتخصيصه بذلك الوقت اي بصدوره فيه دون الممكن الآخر ودون ما قبل ذلك الوقت
وما بعده لا بد من كونه بمعنى يصرف القدرة المناسبة للضدين والوقتين مناسبة كائنة على السواء
عن ايجاده متعلق بقوله يصرف اي لا بد من كون ذلك التخصيص لمعنى يصرف القدرة عن ايجاد
ذلك الممكن في غير ذلك الوقت او ايجاد غيره اي غير ذلك الممكن بدله في ذلك الوقت فالعطف في قوله
او غيره على الضمير المجرور وهو الهاء في ايجاده دون اعادة الجار وقوله الى تخصيصه متعلق بيصرف
ايضا اي بمعنى يصرف عن ايجاد ذلك الممكن في غير ذلك الوقت او ايجاد غيره فيه تخصيص
ذلك الممكن دون غيره بذلك الوقت المخصوص ولا نعني بالارادة الا ذلك المعنى المخصص فهو
اي ذلك المعنى الذي عنيناه بالارادة صفة حقيقية وجودية قائمة بذاته توجب تخصيص

المقدور

المقدور دون غيره بخصوص وقت ايجاده دون ما قبله وما بعده من الاوقات وكل من العلم والارادة
قديم وهذا ما تضمنه الاصلان الثامن والتاسع ونبه عليه المص بقوله والعلم متعلق ازلا بذلك
التخصيص الذي اوجبته الارادة وهو كما مر آنفا تخصيص المقدور بخصوص وقت ايجاده كما ان
الارادة في الازل متعلقة بتخصيص الحوادث باوقاتها ولا يتغير العلم ولا الارادة بوجود المعلوم والمراد
كما ينبه عليه قوله لم يحدث له تعالى علم بحدوث الحادث اي بسبب حدوثه ولا حدث له تعالى ارادة
بحسب كل مراد وما زعمه جهم بن صفوان وهشام بن الحكم من ان علمه تعالى بان هذا قد وجد وذاك
قد عدم حادث وما زعمه الكرامية من ان ارادته تعالى حادثة قائمة بذاته كل منهما باطل لبطلان
كونه تعالى محلا للحوادث وقد مر تقريره وحدوث الارادة باطل ايضا للزوم افتقار الارادة الحادثة
الى ارادة اخرى وافتقار هذه الاخرى الى ثالثة ويتسلسل هذا الافتقار اذ لا يمكن حدوث بعض
الارادة بلا ارادة تخصيصها بخصوص وقت ايجادها مع ان المقتضي لثبوت صفة الارادة ذلك
الخصوص وهو يعني الخصوص ملازم الحدوث لا ينفك عنه لما مر من انه لا بد لكل حادث من مخصص
له بخصوص وقت ايجاده والغرض ان تلك الارادة حادثة بزعم الخصم فلا بد لها من ارادة تخصيصها
فيلزم التسلسل المحال وايضا المحوج لتجدد العلم بتجدد المعلوم عزوب العلم اي ذهابه بالغفلة عنه فلو
فرض عدم العزوب كان فرض علم بان زيدا يقدم عند كذا كعند طلوع الشمس فلم يعزب ذلك العلم استمر
بعينه الى قدومه عند كذا الطلوع الشمس مثلا كان قدومه معلوما بعين ذلك العلم وعلم الله تعالى بالاشياء
قديم فاستحال العزوب عنه لانه عدمه وما ثبت قدمه استحال عدمه لما يأتي في صفة البقاء واعلم انه
يؤخذ من قول الشيخ ان العلم متعلق ازلا بالتخصيص الذي اوجبته الارادة ان وقوع الشيء تابع لتعلق
العلم ازلا بوقوعه فان قيل هذا معاكس لما اشتهر من قولهم العلم تابع للوقوع قلنا لا تعاكس لان معنى
قولنا ان الوقوع تابع للعلم ان حدوث الواقع على حسب ما تعلق به العلم القديم ومراد القائل بان العلم
تابع للوقوع ان العلم بوقوع الشيء في وقت معين تابع لكونه بحيث يقع فيه فالعلم بمثابة الحكاية [illegible] والحكاية
تابعة للمحكي وبهذا الاعتبار فالمعلوم اصل في التطابق والعلم تابع له فيه

الاصل الخامس والاصل العاشر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)